

وليست المزية باللغة ومعرفتها لأن ذلك لا يؤدي إلى التفاوت بين الكلام وقد أوضح هذه المسألة بقوله : « وغلط الناس في هذا الباب كثير ، فمن ذلك انك تجد كثيراً ممن يتكلم في شأن البلاغة اذا ذكر ان للعرب الفضل والمزية في حسن النظم والتأليف وان لها في ذلك شأواً لا يبلغه الدخلاء في كلامهم والمولدون جعل يعلل ذلك بأن يقول : لا غرو فان اللغة لها بالطبع ولنا بالتكلف ولن يبلغ الدخيل في اللغات والالسنه مبلغ من نشأ عليها وبدىء من أول خلقه بها وأشباه هذا مما يوهم ان المزية أتتها من جانب العلم باللغة وهو خطأ عظيم منكر يفضي بقائله إلى رفع الاعجاز من حيث لا يعلم ، وذلك انه لا يثبت إعجاز حتى تثبت مزايا تفوق علوم البشر وتقصر قوى نظرهم عنها ، ومعلومات ليس في مستن افكارهم وخواطرهم أن تفضي بهم اليها وان تطلعهم عليها وذلك محال فيما كان علماً باللغة لانه يؤدي إلى أن يحدث في دلائل اللغة ما لم يتواضع عليه أهل اللغة وذلك ما لا يخفى امتناعه على عاقل » ^(١) وليست المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه فنستند إلى اللغة ولكن للعلم بمواضعها وما ينبغي أن يصنع فيها. فليس الفضل للعلم بأن الواو للجمع والفاء للتعقيب بغير تراخ وثم له بشرط التراخي وإن كذا وإذا لكذا ، ولكن لان يتأتى له اذا نظرنا وألفنا رسالة ان نحسن التخير وان نعرف لكل من ذلك موضعه. وذكر أمراً آخر وهو « ان المزية لو كانت تجب من أجل اللغة والعلم بأوضاعها وما اراده الواضع فيها لكان ينبغي ان لا تجب الا بمثل الفرق بين الفاء وثم وإن وإذا وما أشبه ذلك مما يعبر عنه وضع لغوي فكانت لا تجب بالفصل وترك العطف وبالحدف والتكرار والتقديم والتأخير وسائر ما هو هيئة يحدثها لك التأليف ويقتضيها الغرض الذي تؤم والمعنى الذي تقصد ، وكان ينبغي ان لا تجب المزية بما يبتدئه الشاعر والخطيب في كلامه من استعارة اللفظ للشيء لم يستعر له وان لا تكون الفضيلة الا في استعارة قد تعورفت في كلام العرب ، وكفى بذلك جهلاً » .

ولذلك اعتبر اهمال النظم والأخذ بسلامة الحروف سخفاً وخروجاً عن

(١) دلائل الاعجاز ص ١٩٢ .